كلمة السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية

خلال فعاليات المنتدى 23

حول الاستقرار المالي

للمؤسسات المالية الإسلامية

03 يوليوز 2025

الحمد لله رب العالمين،
والصلاة والسلام على خير المرسلين
وعلى آله وصحبه الأكرمين

السيد الفاضل والي بنك المغرب؛

السادة مسئولي البنوك المركزية والهيآت الرقابية، السادة العلماء الأجلاء؛

السادة الخبراء والمهنيين في قطاع الصناعة المالية التشاركية؛

أيها السادة، أيتها السيدات؛

أود في البداية أن أتوجّه بالشكر إلى منظمي هذا اللقاء العلمي على الدعوة الكريمة الموجهة إلي للمشاركة في افتتاحه، لقاء بين كبار المنخرطين في الخبرة والتدبير في ميدان المالية التشاركية. وبنفس المناسبة أهني جميع رؤساء المؤسسات المالية الحاضرين هنا، والذين مضوا بهذه المبادرة المتميزة في النسيج المالي العالمي إلى آفاق واعدة، وهم حريصون على تسديد مسيرتها، لاسيما من جهة الاستقرار وضمن التوازن.

أيتها السيدات، أيها السادة،

أسهم المغرب في هذه المبادرة بمؤسستين، المؤسسة المالية، وعلى رأسها بنك المغرب، والمؤسسة العلمية المتمثلة في المجلس العلمي الأعلى، وقد أفضى التنسيق بين المؤسستين إلى انفتاح البنكيين على ضوابط التأصيل الفقهي من جهة، وانفتاح الفقهاء على مواطن التنزيل في ميدان معاملات غير معهودة لديهم.

أيها السادة، أيتها السيدات،

كان من نباهة السيد والي بنك المغرب، منذ ما يقرب من عشر سنوات، أنه سعى في أن ينخرط المغرب في المالية التشاركية، وكان ظهور نمطها قد تقدم في آفاق أخرى، فقد كان على السيد الوالي أن يقنع بإمكان التعامل بنجاحة مع التحفظات النظرية

ذات الأبعاد السياسية في هذا الموضوع. وحيث إنكم، أنتم الخبراء في الجانبين الفقهي والمالي، فإن كلمتي هذه لن تمس الجوانب التقنية والصناعية لما تم إنجازه أو لما ينبغي ترشيده، وإنما ستقتصر على بيان سياق هذه الاحتياطات التي تَعَيَّن أن يتحكم فيها المغرب قبل فتح المجال لما عرف في بلدان أخرى وتم الترويج له تحت مسمى "المالية الإسلامية".

أيتها السادة، أيتها السيدات،

لا تستغربوا إذا قلت لكم إن صلتى النظرية بهذا الموضوع، موضوع القروض المالية، ترجع إلى أبعد من نصف قرن، ذلك أنني في تدريسي لتاريخ اليونان في الجامعة، في أوائل أعوام السبعين من القرن الماضي، كان من النصوص التي كنت أقترحها على الطلبة نص من "كتاب السياسة" لأرسطو، عنوانه: "النقود لا تلد"، وكان سياق نزوله هو موقف هذا الفيلسوف بخصوص استنكار القروض التي كان التعامل بها في المجتمع الأثيني، قروض كانت فوائدها أضعافا مضاعفة، وكان العرف المكرس هو أن عجز المدين عن الرد في الأجل يوقعه تحت طائلة الاستعباد للدائن.

أيتها السادة أيتها السيدات،

كلما أعدت قراءة هذا النص في ضوء ما نزل به القرآن الكريم بعد ألف عام، بخصوص النهي عن الربا أضعافا مضاعفة، فهمت أن المقصد هو رفع الظلم في مسألة القروض، وهي توشك أن تكون ضرورية من ضروريات الحياة.

فالإسلام نظام متكامل، لا يفهم جزء منه إلا في إطار النسق الشمولي الذي يقدمه القرآن عن الإنسان والحياة، والمال بنية في هذا النسق لا يتضح أي عنصر منها إلا في ضوء المبدأ الأساس، وهو التوحيد المؤسس لمعنى الحياة، والمتضمن للعدل، وذلك في علاقة بالعناصر الأخرى التي توضح موقع المال ووظائفه، فالمال في القرآن وسيلة في غاية الخطورة والأهمية، فهو للتداول وليس للكنز، وهو للإنفاق في الخير الاجتماعي خاصة، كالإنفاق على ذوي القربى واليتامى وأداء حق السائل والمحروم،

إنفاقا ذا أثر إيجابي على المنفق، إذ يزيكه، أي يحرره من الشح الذي هو الطمع في ما بيد الغير، وهو أسوأ ضروب الأنانية، والمال نعمة وزينة، ولكنه قد يكون ابتلاء وفتنة، وهو من الحاجات الضرورية للملك، أي الدولة، ينبغي التصرف فيه بقواعد تحمي المتعاملين من الباطل والعدوان، معاملة يضاعف الله أجرها، وهي في نفس الوقت تحمي المنفق من الخوف والحزن، نظام يحمي رؤوس الأموال من حيف أطراف التعامل في التجارات، ما جرت عن تراض، وهو أمانة لا يجوز أن يُعهد بها إلى السفهاء، ولا يجوز أن يترتب عن اكتسابه العجب المؤدي إلى وهم الاستغناء المفضي إلى الطغيان، ومن هنا لا يجوز أن يترك الإنسان يفعل في المال ما يشاء خارج مقصد العدل والمعروف، ومما ينبغي استحضاره عدم إتاحة الفرصة للشراكة في المال مع الشيطان، ولذلك وجب الحرص على الاعتدال في حب المال حتى لا يلهي عن ذكر الله، أي عن استحضار حقيقة علاقة المخلوق بالخالق.

يتبين من عناصر هذه المنظومة أن تعامل الإنسان مع المال تعاملًا سليمًا، وهو بضاعة مادية، يتوقف على استحضار أبعاده الروحية، وبهذا الاعتبار لا بد أن يأتي ثمرة تربية تقوم على استحضار مراد الله من الخلق، وعلى هذا الأساس فالتعامل المالي بالفوائد على القروض يتعلق بالتشريع أي التعاقد والتراضي الكفيل بالعدل أكثر مما يتعلق بالتعبد، والعدل يقتضي ألا تتحول الضرورة إلى فرصة حيف وإجحاف بالمقترض، وهذا ما يستدعي تدخل الإمارة، ما استطاعت، لحماية المال بقواعد ومؤسسات.

أيها السادة، أيها السيدات،

لقد كان للمسلمين إسهام في العلم والحضارة المادية، وكانت لهم علاقات تجارية مع أطراف العالم، وابتكروا وسائل للمبادلات المالية، وواكب تقييدهم الفقهي معاملاتهم، وأبدعوا في فقه النوازل المتعلقة بالأموال، غير أنه منذ القرن التاسع عشر تسارع لقاء تاريخين، تاريخ العالم الغربي وتاريخ العالم الإسلامي، وحيث إن

هذا اللقاء قد اتسم بأنواع من العنف المادي والمعنوي فقد تفاوتت التفاسير والتأويلات واختلفت المواقف في ما يخص علامات التمييز ومواطن جواز التقليد أمام مظاهر الإغراء، فلم تكن للمسلمين الخيرة في الاقتباس الإرادي أو الاضطراري منقادين لعدد من أحوال العالم الغازي، ومن أبرزها إقامة الأبنك والتعامل معها، لاسيما في مسألة القروض وفوائدها، وظهرت هذه المسألة وكأنها مدارالفرقان بين نظامين من منطلق القائلين بأن كل فوائد الأبنك تدخل في الربا المحرم. والواقع أن المسلمين لم يغادروا شيئا إلا اقتبسوه من الحضارة الغربية، وعزا عدد من المفكرين المتبصرين تخلف المسلمين إلى ضعف التعليم وضعف التربية على النظرة الشاملة للحرية بالتوحيد وإقامة العدل، وكان من هؤلاء المفكرين شكيب أرسلان ورشيد رضا في النصف الأول من القرن العشرين، وكان منهم العالم الباكستاني فضل الرحمان في النصف الثاني من هذا القرن، وهو الذي قام بتحليل مئزفيه بين الربا وبين فوائد الأبنك، و أفى حكومته بأن التغلب على مسألة الربا يتوقف على تنمية الاقتصاد حتى تضيق الشقة بين العرض والطلب. غير أن بعض التيارات السياسية في الشرق الأوسط حسبت أن قضية النظام البنكي هو الذي يصلح لأن يكون عنوان الاختلاف الأعظم مع الغرب، ويصلح بذلك ليكون شعار التعبئة لنظام سياسي مأمول وصف ب "الإسلامي".

أيهما السادة، أيتها السيدات،

التقى تاريخ المغرب بتاريخ الغرب بوثيرة جديدة منذ القرن التاسع عشر، ولكن المغرب تميز في نظامه السياسي، وإلى يومنا هذا، بالمحافظة على البيعة لإمارة المؤمنين، بيعة في عقد مكتوب، درجت عليه الأمة لأزيد من ألف عام، فهي عقد تبيع به الأمة المشروعية السياسية لإمامها الذي هو أمير المؤمنين مقابل التزام المبايع بالاجتهاد في حفظ الكليات الشرعية الخمس، وهي أولا: حفظ الدين، أي حفظ الإيمان بالتوحيد كمرجع لمعنى الحياة، ثانيا: حفظ النفس، أي ضمان أمن الناس من عدوان الداخل والخارج، ثالثا: حفظ العقل، أي المعروف في إطار ما

يسمى اليوم ب"النظام العام"، رابعا: حفظ المال، أي العدل في التملكات والاستحقاقات مع ممارسة الحسبة ومراقبة الأسواق، خامسا: حفظ العرض، وينطبق على حفظ كرامة الإنسان في بعدها الاجتماعي والأخلاقي. وهذه الكليات تغطي على الإجمال كل ما تنص عليه الدساتير الحديثة وتزيد عليها بالنص على حفظ الدين.

على امتداد التاريخ كانت تُوقع على عقد البيعة في مختلف حواضر المغرب وقبائله فئات عديدة على رأسها أهل النسب الشريف والعلماء والأعيان وشيوخ الزوايا وأمناء التجار والصناع ورؤساء العساكر، أما في الوقت الحاضر، فإن رؤساء المنتخبين هم الذين يجددون البيعة كل عام بمناسبة عيد العرش. والمستخلص من كل ما ذكر أن المغرب أخذ بكل أساليب الحكامة والعدل وواكها بقوانين تنبني على المصلحة ما لم تتناقض مع أي نص قطعي في الشريعة. ولم يراع بهذا الصدد ما يفيد أن فوائد الأبنك على العموم تدخل في الربا المحرم، بمعنى أن مئات القوانين والمراسيم التي تصدر عن الحكومة كل عام تصدر باسم المصلحة، وحيث المصلحة فثمة شرع الله، وعلى سبيل المثال فالورش الملكي الجاري المتعلق بمراجعة مدونة الأسرة يتضمن أربعمئة مادة لم يتطلب الأمر استشارة المجلس العلمي إلا في أقل من عشرين من بينها تتعلق بمبادئ ونصوص قطعية، علما بأن الرأي الشرعي حتى في هذه القضايا سيحتاج في بلورة التطبيق إلى عدد من الاجتهادات القانونية المراعية للسياق ولعدد من الحيثيات الاجتماعية والميدانية.

في هذا السياق المغربي طُرحت مسألة "المالية الإسلامية"، وانضم إليها المغرب على أساس أن المعاملات الأخرى مقبولة شرعا من حيث المقاصد وبالنظر إلى بعدها التعاقدي، أما هذه العمليات المستمدة من تاريخ المعاملات الفقهية فقد تم الترحيب بها بشرط تسميتها عندنا ب"المالية التشاركية"، حتى لا تختص بوصف الإسلامي ويستنج منطقيا أن غيرها ليس بإسلامي أو هو مخالف للإسلام.

أما العنصر الآخر الذي أتاح هذه المشاركة بجانب بنك المغرب فهو وجود المجلس العلمي الأعلى، وهو الصيغة الدستورية الجماعية لمشيخة العلماء التي كانت على الدوام حاضرة في حماية الدين إلى جانب إمارة المؤمنين، فهو مؤسسة يرأسها أمير المؤمنين وإليها وحدها الحق في إصدار الفتاوى في القضايا التي تهم الشأن العام، أما كل كلام في مواضع الدين يصدر عن الأفراد في إطار حرية التعبير فلا يعني إلا أصحابه ومن يلف لفهم، ومن لجان المجلس العلمي الأعلى لجنة الفتوى، وعنها تفرعت لجنة متابعة قضايا النظر في المالية التشاركية.

ولقد أسهمت هذه اللجنة الشرعية من خلال آرائها التأصيلية في بناء إطار شامل يضبط منتجات المالية التشاركية بمختلف أصنافها البنكية والمالية والتأمين التكافلي.

ويبلغ ما أصدرته اللجنة في هذا الشأن 194 رأياً شرعياً بالمطابقة جواباً على طلبات الرأي الشرعي خلال اجتماعات علمية فاقت 421 اجتماعاً قدمت خلالها 196 دراسة وورقة بحثية من قبل أعضاء اللجنة، و191 دراسة متخصصة قدمها خبراء اللجنة شملت الجوانب القانونية والتطبيقات العملية والمقارنات بين الأنظمة والتجارب والممارسات.

أيها المسئولون الخبراء،

إن الشعور حاضراً لديكم اليوم بأن ورش " المالية التشاركية " أمام محطة جديدة في مسار تطوير صناعتها من أجل التعامل الواعي مع التحديات، ورسم معالم خريطة طريق مستقبلية، وفي نفس الوقت فإنه لا يخفى عنكم أن هذا القطاع بطبيعته محفوف بمشاعر في غاية الحساسية، لأنها مرتبطة في مخيال الناس بالمباح مقابل المحظور، وقد استمعنا منذ بضع سنين إلى مسئولين عن أبنائك مركزية أوروبية يتحسرون عن التأخر في إدخال هذا النوع من المعاملات في نظامهم، والحالة أن الترحيب بها عندهم يبرره استقطاب السيولة المالية من بلدان غنية

وإتاحتهما بنفس الشروط التي تجعل القروض مطلوبة من طرف زبائن تتحكم فيهم نفس الحساسية المتعلقة بالحلال والحرام. والسؤال الوارد هو ما إذا كان دافع المؤسسات في بلاد المسلمين دافعا ماليا عقلانيا مماثلا يدخل في منطق العرض والطلب، وحتى إذا كان الأمر كذلك فهو أهون سياسيا من الدافع الإيديولوجي المتعلق بالحكم على كل معاملات المسلمين البنكية خارج النمط التشاركي بالمخالفة للدين. على أن الذي في ذهن المسلم العادي هو أن القروض من الأبنك المسماة بالإسلامية تتميز بالاشتراك في الربح والخسارة، في الغنم والغرم، وهذا لا يخفي أن الأبنك العادية لا تقدم القروض إلا بعد دراسة مشاريع الاستثمار وما فيها من المخاطرة ومخاطر الإفلاس، يضاف إلى ذلك أن أنواعا كثيرة من القروض في الأبنك العادية هي لأنواع مختلفة من الاستهلاك وليست للإنتاج المباشر للثروة، وهكذا وبقطع النظر عن الاختلاف في تأويل النصوص المتعلقة بتعريف الربا في ضوء المعاملات البنكية العادية، فإن مسؤولية الخبراء من أمثالكم أمام الناس العاديين تقتضي في نظرنا إلقاء الأسئلة التالية: هل هناك آفاق قابلة للتوقع يمكن فيها للنمط التشاركي أن يقوم بجميع وظائف البنك العادي مما تتوقف عليه التنمية؟ هل هناك ضرورة للإبقاء على النمطين مميزين بالاستناد إلى مبرر عقلاني تدعمه المصالح والمقاصد؟ إذا كان الأمر كذلك فهل هناك مانع من تعويض وصف "الإسلامي" بوصف "التشاركي" الذي هو وصف تقني موضوعي محرر من الافتراض الإيديولوجي؟ هل في الإبقاء على اللبس بين النمطين ما يشعر بالتشويش على الناس في عقائدهم؟ إن هذه الأسئلة نابعة من هموم ثلاثة، هم ديني وهم سياسي وهم أخلاقي، وذلك على اعتبار أن التجديد في فهم النصوص يقوم على اعتبار المقاصد والمصالح وهي مفتوحة على التاريخ، أي على تجلي الله في الكون بخلقه وأمره. ومن هذا التجلي ما تفرضه المعاملات المالية في سياق الحياة الحاضرة في العالم بمختلف الإيجابيات والسلبيات، ولاسيما في غياب ما ذكرنا بأنه المرجع في التعامل مع المال في الإسلام، ومع كل ما أثرناه من منطلق أن الإشكال لا يمكن تجاوزه، فإن

الأسئلة المطروحة يمكن إرجاؤها والقيام بالتركيز البراغماتي على مقتضيات الوضع القائم على غرار ما هو مسطر في برنامج هذا اللقاء حول الاستقرار المالي.

وفي ختام هذه الكلمة، أجدد أسمى عبارات الشكر والتقدير للحضور،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.